مدير عام فرع هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة في عمران لصحيفة(14 أكتوبر) :

إحالة عدد من محلات إنتاج العصائر إلى نيابة المخالفات

تشديد الرقابة والتفتيش على الأوزان في محافظات (عمران - حجة -الحويت - صعده)

تشهد محافظات (عمران وحجة والمحويت وصعدة) هذه الأيام حملات تفتيش ومراقبة لمحلات تعبئة الاسمنت والمخابز والأفران و الأقمشة ومحلات إعادة وزن المواد الغذائية وذلك لضبط المخالفين ولأهمية الموضوع التقت الصحيفة بالأخ / أمين يحيى الحاذق مدير عام فرع الهيئة بالمحافظات المذكورة لمعرفة ما تم انجازه في هذا المجال إليكم التفاصيل :

عمران / طارق الخميسي

حماية المستهلك إحدى ركائز العمل

لحماية المواطنين من الاستغلال والجشع والغش الذي يمارسه بعض التجار الصغار قامت الدولة بتأسيس أفرع الهيئة في عموم محافظات الجمهورية ومنها مكتبنا هذا الذي يضم أربعة محافظات حيث قام خلال الأشهر الماضية بحملة تفتيش على المحلات التجارية التي تستخدم الأوزان غير القانونية وتم مصادرة الأوزان المصممة على شكل ساعة ومعايير الأوزان الهيدروليكية سعة ١٥٠ كيلو جرام كما تم عمل تعهدات لأصحاب محلات الأوزان التجارية ذات كفتين وقاعدة بعدم بيع المواد الموزونة إلا بعد معايرتها ووسمها من قبل فرع الهيئة مع القيام بحملة تفتيش على أصحاب محلات الذهب والمجوهرات التي تستخدم أوزان الجيب غير القانونية وتم ضبط عدد سبعة محلات كانت تستخدمها وتم كتابة تعهد من قبلهم للالتزام بالأطر القانونية .بالإضافة إلى التفتيش على معامل ومحلات تعبئة الأكياس الصغيرة (أرز – سكر – قمح – دقيق) والبالغ عددها ستة عشر محلا وذلك بغرض التحقق من الأوزان القانونية للعبوات وتم ضبط أصحاب المعاملو اتخذنا ضدهم الإجراءات اللازمة.

مدير محطة الغاز في خمر يمنع موظفي فرع الهيئة من الدخول

تم النزول الميداني لمعايرة محطات تعبئة الغاز في عاصمة المحافظة عمران ووجدنا أن تسعة من (ميازين) عدادات محطات تعبئة البترول التي تم معايرتها وفحصها بمنطقة الاشمور وكان منها ثلاثة عاطلة كما تم معايرة ثمانية محطات في مديرية ريده ولم نحصل على محطة عاطلة فيها أما مديرية خمر لم نتمكن من معايرة الميازين فيها بسبب رفض مدير المحطة السماح لموظفينا بدخول المنشاة وهذا يسبب لنا مشاكل في عدم قدرتنا على بسط سلطة النظام والقانون الذي يطبق على جميع فئات المجتمع ، أما في محافظة المحويت فقد تم معايرة ثمانية محطات ولم نجد فيها أي عداد تعبئة عاطل بينما في محافظة حجة تم معايرة تسعة ميازين وحصل على ثلاثة منها عاطلة ولابد الإشارة إلى انه تم النزول الدوري على منشات الغاز (القطاع الحكومي) أيضا وذلك للتفتيش والتحقق من الأوزان في عبوات اسطوانات الغاز لعدد (١٤) ميزانا وجميعها تعمل بشكل جيد ولم نحصل علي أي مخالفة سوى ما لوحظ في هذه المنشات النقص في التعبئة في بعض القناني بالإضافة إلى نزع اللاصق من فوقها وقمنا باتخاذ الإجراءات والتي تمثلت في إعادة المعايرة ووضع اللاصق وتوجيه إنذار للمنشأة المخالفة بالرفع إلى نيابة المخالفات في حالة تكرار التجاوزات كما فرضنا غرامات مالية على تلك المنشات المخالفة . كما تم النزول الميداني على محطات حوث لتعبئة الغاز بغرض التفتيش والتحقق من الأوزان فوجدنا تسعة ميازين (عدادات) منها واحدة معطلة في القطاع الخاص ونظمنا نزول دوري على منشات الغاز في محافظتي (المحويت – حجة) وفي فترة لا تتجاوز أسبوع قمنا بالنزول الميداني الى محافظة المحويت فوجدنا أن ثمانية من الميازين أو مضخات التعبئة ممتازة في مناطق لم نزرها من قبل بينما في محافظة حجة وجدنا خمسة وأربعين محطة وسجل منها خمسة عاطلة ، أما في محافظة صعده فقد تم النزول الميداني للرقابة والتفتيش على محطات الغاز بغرض التحقق من أوزان القطاع الخاص والحكومي فوجدنا خمسة وثلاثين عدادات محطة تعبئة (ميازين) كما يسمونها بحالة ممتازة واحدة عاطلة في الشركة اليمنية لتعبئة الغاز.

ضبط عشره شاحنات معبئة بأسمنت غير مطابق للمواصفات والجودة

ومن ضمن نشاطنا المتواصل لحماية المواطن تم القيام بحملة تفتيش على محلات إعادة تعبئة الاسمنت المحلي والأجنبي والتي يبلغ عددها في محافظة عمران ثلاثة عشر محلا لإعادة تعبئة الاسمنت بحكم وجود اكبر مصنع في الجمهورية ، بقصد التحقق من الوزن القانوني لكل عبوة من مادة الاسمنت والخلط بين النوعيات (يمني مع الصيني) وقد اتضح لنا من خلال النزول الغش والتلاعب بالوزن ونقص في العبوة التي تتراوح بين ١١-١٢ كجم والخلط بين الماركات عن طريق تعبئة الاسمنت الصيني في أكياس اسمنت سعودي وإحالة المتلاعبين إلى نيابة المخالفات ، تصور في الكيس الواحد من وزن خمسين كيلو يصبح بعد الغش تسعة وثلاثين أو ثمانية وثلاثين كيلو وهذا يترتب عليه مخاطر كثيرة وكبيرة تحدث أثناء البناء لان المواطن يعتمد اعتمادا كليا على وزن كيس الاسمنت المعروف خمسين كيلو فيحدث خللا في البناء وقد يؤدي لا سمح الله إلى انهيار مباني وتزهق أرواح بسبب طمع بعض الأشخاص أو التجار.....ولإنجاح حملاتنا في هذا الخصوص قمنا بحملة تفتيش في النقاط الأمنية على الاسمنت السعودي المعبأ في مديرية حرض محافظة حجة لغرض التحقق في الوزن وقد تم ضبط عدد سبعة قاطرات تحمل الاسمنت السعودي مخالفا للوزن المحدد وألزمنا أصحابها بعمل تعهدات بعدم تكرار المخالفات وفرض الغرامات المالية عليهم بناءا على توجيهات أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة . كما تم، بحضور مندوب من مكتب البيئة ، العمل المشترك مع الفنيين من دائرة تأكيد الجودة والنزول الميداني إلى مصنع اسمنت عمران بصحبة الفريق المكلف من ديوان عام الهيئة

.التلاعب بأوزان الخبز والمواد الغذائية

أيضا لنا الشرف في القيام بحملة تفتيش على محلات الخبز والأفران لغرض التحقق من الأوزان القانونية لحجم الرغيف المسطح وقد تم ضبط عدد أربعة عشرين محلا مخالفا للوزن القانوني وتتفاوت نسبها من محل إلى أخر حيث تتراوح مابين ١٠٠- ٣٠٠ جرام في الكيلو جرام وقد تم ضبطهم وفرض عليهم غرامات مالية بقدر مخالفاتهم وأخذ منهم تعهدات بعدم تكرار المخالفات والحفاظ على الوزن المقرر أما مراقبة الذهب والحفاظ على نوعيته ووزنه تم توزيع الدليل التعريفي لمحلات الصياغة وعددها ثلاثة عشر محلاً في عاصمة المحافظة عمران .

وحملة التفتيش على محلات إنتاج العصائر (البوفيهات) كانت ناجحة لأنها استهدفت منعهم من استخدام المواد الضارة مثل مادة المبيضة التي تضاف إلى العصائر وتضر بصحة الإنسان وسلامته وتم إحالة عدد تسعة إلى نيابة المخالفات أما التفتيش على محلات إعادة تعبئة المواد الغذائية في أكياس صغير (أرز – سكر – دقيق) في مديريتي ريده وخمر والبالغ عددها ستة عشر محلا ومعملا لإعادة تعبئة المواد الغذائية حيث تم ضبط المخالفين وعددهم اثنين وأخذنا عليهم التعهدات في إدارة الأمن وإلزامهم بعدم المخالفة مرة أخرى . وبالنسبة للنزول الميداني على الأسواق والمحال التجارية وذلك للتفتيش على المنتجات غير المطابقة للمواصفات القياسية التي لا يوجد لها أي علامة إيضاحية وكذلك المنتجات منتهية الصلاحية والرقابة ومنها على سبيل المثال معامل الكيك والكعك والحلويات وإلزامهم بعمل بطاقات بيانات خاصة بمنتجاتهم ، وزيارة مصنع مياه الضيافة لغرض إتلاف الشحنة المحرز عليها في إدارة تأكيد الجودة لعدد ٢٢٣ كرتون مياه كما تم إتلاف الشحنات المحرزة لعدد مماثل من مياه الضيافة التابع لشركة الكرامة وتنبيه أصحاب الشركة بإرسال إشعار توريد القناني الفارغة من قبل معمل تدوير إعادة التصنيع وذلك بغرض اخذ عينات وإبلاغ المصنع بسرعة تقديم طلب الهيئة لتسجيل منتجهم لدى الهيئة بالإضافة إلى متابعة مزارع الألبان وشركة الكرامة لتعبئة المياه ومطالبتهما بتسجيل منتجهم لدى الهيئة بالإضافة إلى زيارة اثنين وعشرين محلا لبيع الأقمشة

صعوبات وعراقيل

مكتبنا توزع مهامه على أربعة محافظات ، وهو المراقب الحقيقي لضبط الجودة والمقاييس والأوزان التي تعكس مضمونا هاما جدا في مصلحة المواطنين وأننا نبذل قصار جهدنا للتوفيق في عملنا رغم بعد المسافة بين هذه المحافظات (عمران ، المحويت ، حجة ، صعده) ولعدم وجود وسيلة مواصلات نعاني الكثير في أداء مهامنا الوطنية كما أن فرع الهيئة لا يوجد له مدا خيل أو موارد إيراديه حتى يمكن أن يتواصل بين تلك المحافظات بشكل يومي وان ما حققه فرع الهيئة من إيرادات تبلغ (٦١٥،٠٠٠) ريال تعتبر رمزية بالمقارنة مع النزول الميداني وعمل رقابي. وتأسيسا على ذلك نأمل من الأخوين / العميد طه عبد الله هاجر محافظ محافظة عمران والأخ المهندس عبد السلام غالب القمش رئيس الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة اللذان يوليان جل اهتمامهما ويبذلان جهودا كبيرة لإنجاح مهام مكتبنا ، ونرجو أن يواصلا تلك الجهود بتوفير وسيلة مواصلات لتفعيل ديمومة المكتب بوتيرة عالية وعمل أفضل كما أن مكتبنا يفتقر إلى الأثاث المكتبي ولا يوجد لدينا حاسوب آلي ولا كادر فني متخصص بحكم كون هذا المكتب حديث التأسيس.... والمتابعة المستمرة في الأسواق للتحقق من تطبيق الأوزان والإحجام القانونية لأصحاب الأفران والمخابز وإعادة تعبئة المواد الغذائية وإعادة تعبئة الاسمنت غيرها كثير من المهام بحاجة إلى جهود مكثفة ومستمرة لحماية الوطن والمواطن من المتلاعبين والمحتكرين والغشاشين .

مدير عام وقاية النبات :

إحالة العديد من تجار المبيدات إلى النيابة العامة

معايير صارمة للحفاظ على سمعة الصادرات اليمنية

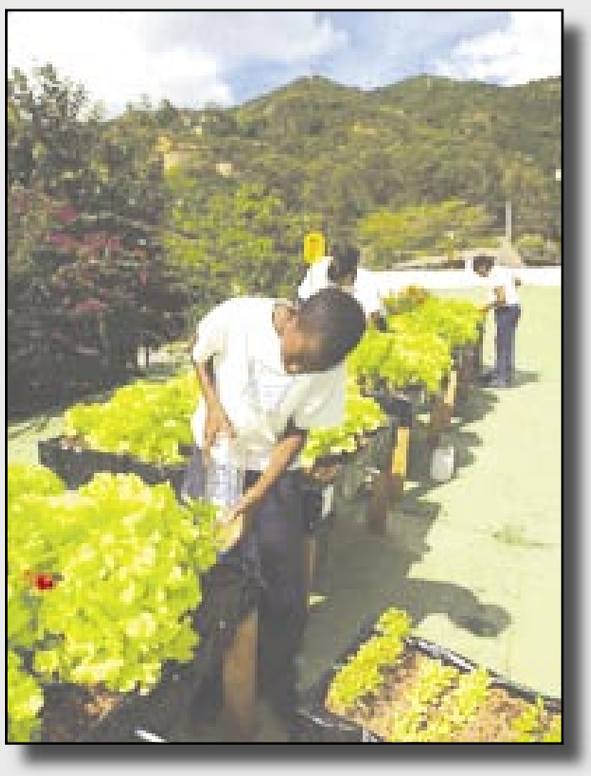

صنعاء / سبأ:

دشنت وزارة الزراعة والري حملة واسعة النطاق لضبط التجاوزات والمخالفات في تداول المبيدات الكيمائية الزراعية في إطار مساعي الوزارة للحد من الانعكاسات السلبية والخطيرة لاستخدام المبيدات الكيميائية .

وأوضح المهندس عبد القوى عبدالجليل مدير عام وقاية النبات بوزارة الزراعة والري في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الحملة تهدف الى الحد من التداعيات الخطيرة للمبيدات بدءا بحالات التسمم وانتهاءا بوفاة عدد من الأشخاص نتيجة تعاطيهم لنبات القات الذي استخدمت فيه المبيدات للتعجيل بتوقيت قطافه، إضافة الى تأثيرات بيئية خطيرة كانت محل تحذيرات خبراء البيئة .

وإلى نص الحوار :-

– ما هي طبيعة المهام التي تضطلع بها الإدارة العامة لوقاية النبات بوزارة الزراعة خاصة فيما يخص تنظيم تداول واستخدام المبيدات الزراعية ؟

-- الإدارة العامة لوقاية النبات هي المسؤول الأول عن استيراد المبيدات المستخدمة في وقاية ومكافحة الآفات المختلفة التي تصيب محاصيل الحبوب والخضار والفاكهة والأشجار ..كما أنها المسؤولة عن تأمين وسائل الحماية من الآفات والأمراض الحجرية التي يمكن أن تدخل البلد بواسطة البذور والحبوب والشتلات المستوردة من الخارج فهي لذلك تشكل خط الدفاع الأول من الآفات والحشرات والأمراض الحجرية.

كما يقع على عاتقها حماية المواطن والمزارع والبيئة من مخاطر الاستخدام السيئ للمبيدات التي تعد سلاح ذو حدين نافع وفعال لا غنى لنا عنه في الوقاية والمكافحة إذا تم مراعاة التعليمات الصحيحة أثناء الرش.

– ما هي الجهود التي تبذلونها للحد من الانعكاسات الصحية الخطيرة لاستخدام هذه المبيدات ؟

-- المبيد يمكن أن يتحول إلى سلاح ضار وفتاك إذا تم استخدامه بشكل عشوائي ولم يراع تطبيق إرشادات السلامة له ، ونحن بدورنا نقوم بجهود كبيرة في مجال التوعية والإرشاد في أوساط متداولي ومستخدمي المبيدات بطرق التداول والاستخدام الآمن والسليم .

– ماذا عن الضوابط القانونية في هذا المجال ؟

-- تم اتخاذ العديد من المعالجات، ومن أبرزها تفعيل قانون تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية رقم (٢٥) لعام ١٩٩٩م ، وقانون الحجر النباتي رقم (٣١) لعام ١٩٩٩م، اللذان يمثلان حجر الزاوية لمعظم الإصلاحات التي نفذت وتنفذ حاليا.. كما تم استكمال إصدار معظم القرارات الوزارية ذات الصلة.

– تم تشكيل لجنة خاصة بالمبيدات ماهي بالضبط طبيعة مهامها وماذا حققت من نتائج خلال الفترة الماضية ؟

-- نعم تم تشكيل لجنة خاصة بالمبيدات بناءً على توجيهات وزير الزراعة والري ضمت نخبة من الكوادر المؤهلة والمتخصصة وأعطيت لها الصلاحيات الكاملة لما تراه وتتخذه من إجراءات بشأن تنظيم تداول المبيدات وفقا للقانون.

ومن أهم أعمال لجنة المبيدات ، إصدار قائمة المبيدات الممنوعة والتي ضمت (٣٣٥) مادة فعالة منها (٧٩) مادة كانت متداولة وتم منعها وكان هناك أكثر من (١٠٠٠) مركب تجاري من أصل (١٦٣) مادة فعالة ، ولدى اللجنة حاليا قائمة أولية لم يتم إصدارها بعد ستعمل على تخفيض عدد المركبات التجارية إلى (٤٤١) مادة أو مركب تجاري، بحيث ستخفض المواد الفعالة من (١٦٣) إلى (٨٣) مادة فعالة حيث تم اختيار المبيدات الأقل خطورة على الإنسان والحيوان والتي لا تترك أي أضرار على التربة والبيئة ولقد تم إدراج أنواع المبيدات الخطرة كالمبيدات العضوية الفسفورية والكارباماتية ضمن قائمة المبيدات الممنوعة.. وهناك خطة لاستمرار التخفيض لمثل هذه المبيدات الخطرة.

– ماذا عن أساليب المكافحة الحيوية ؟

-- بالفعل قدم المزيد من الدعم لإدارة المكافحة الحيوية لمواصلة عملها في البحث والتقصي محلياً ودولياً لإيجاد وتربية بدائل حيوية (أعداء حيوية) لمكافحة الآفات وبما يحافظ على اتزان النظام البيئي كبديل آمن عن استخدام المبيدات وتجربة القضاء على مرض "من القلف الأسود" على اللوزيات والتفاحيات خير مثال على نجاح هذا النوع من طرق المكافحة الحيوية ، وهناك إجراءات أخرى متعلقة برفع مستوي أداء الإدارة تم تنفيذها منها استخراج بطائق الضبط القضائي لعدد من موظفي إدارة المبيدات والحجز النباتي لما لها من أهمية في تطبيق القانون وضبط المخالفين بالتعاون مع القضاء والنيابة والأجهزة الأمنية كما تم بناء وتجهيز عدد من المحاجر النباتية في بعض منافذ الجمهورية البرية والبحرية والجوية ورفدها بالكادر المؤهل والمتخصص لما لهذه المحاجر من أهمية كخط الدفاع الأول عن الوطن من أي آفات ..ايضا وفي إطار الدور الإرشادي والوقائي تم البدء بتدشين حملات التوعية لفئة المستوردين للمبيدات والكيماويات الزراعية عن طرق التداول الآمن والسليم لتلك المبيدات.

وستقوم الإدارة العامة للوقاية هذا العام بعقد المزيد من هذه الدورات الإرشادية والتوعوية لتشمل كافة الشرائح التي لها علاقة بتداول واستخدام تلك المبيدات من مزارعين وعمال وتجار جملة وتجزئة.

وتقوم الإدارة بالإضافة إلى مكاتب الزراعة في المحافظات والمديريات بخدمة المكافحة المجانية لعدد من المحاصيل (عنب– قطن) كما تقوم بحملات المكافحة عند انتشار الأوبئة والآفات النباتية كحملة حشرة الجدمي كما تقوم بتجهيز حملات وطنية وبالتعاون مع الجهات الأخرى (الوادي المتصدع–ومكافحة الملاريا) وبحسب إمكانياتها المتاحة والتي لا تزال بحاجة إلى دعم أكبر.

– وماذا عن التجهيزات الفنية واللوجستية المتعلقة بعمل الإدارة ؟

-- لقد تم استكمال تجهيز مختبر الأثر المتبقي للمبيدات بأحدث المعدات والأجهزة اللازمة والذي سيبدأ عمله خلال الربع الثاني من هذا العام بعد أن تم تأهيل وتدريب الكادر الفني ليقوم بتشغيله ويعد هذا المختبر من الأهمية بمكان لما سيعود به من فائدة عظيمة على الوطن والمواطن حيث سيقوم بفحص عينات من الإرساليات النباتية المستوردة أو التي سيتم تصديرها لمعرفة كمية ومقدار الآثار المتبقية من المبيدات والكيماويات على تلك السلع الزراعية ضمن معايير دولية متعارف عليها بحيث لن يسمح لأي سلع واردة أو صادرة من الدخول إلى الجمهورية أو الخروج منها إذا لم تكن مطابقة للمواصفات.. كما يمكن لهذا المختبر تحديد الآثار المتبقية للسموم والكيماويات أكانت في التربة أو المياه الجوفية عند تحليلها إضافة الى ذلك تم توفير الدعم المادي لصيانة بعض أجهزة التحليل لمختبر المبيدات القائم حاليا والإدارة بصدد تمويل شراء أجهزة تحليل أكثر حداثة لهذا المختبر المركزي والذي يقوم بفحص وتحليل عينات من المبيدات المرسلة من منافذ الجمهورية لمعرفة مكوناتها ونسبة المادة الفعالة وأي مواد ضارة ومخالفة للتركيبة الأصلية (الاستندر) أو وجود أي مواد ممنوعة ضمن التركيبة وبالتالي يتم الكشف عن أي غش تجاري يمكن أن يحصل.

– هل تم بالفعل تفعيل الدور الرقابي فيما يخص تداول واستخدام المبيدات السامة ؟

-- بالتأكيد قمنا بتفعيل دور الحجر النباتي الخارجي و الداخلي وكذا تفعيل دور الرقابة على المبيدات والبذور والغراس والحبوب المستوردة عبر منافذ الجمهورية وما بين المناطق والمحافظات وقد صدرت التوجيهات الوزارية بعدم السماح بالاستيراد إلا من الشركة المنتجة أو المصنعة فقط ، شريطة الحصول على تصريح الاستيراد مسبقاً كما حددت فترة ستة أشهر كحد أقصى للتجار وبائعي المبيدات للتخلص من تلك المبيدات التي تم حظرها حاليا وإذا ما وجد أي مبيد محظور بعد نهاية تلك المدة سيتم مصادرته والتخلص منه وعلى حساب التاجر نفسه وتطبيق الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

– وما هي النتائج التي تحققت على صعيد عملية الضبط للتجاوزات والمخالفات وهل تم إحالة حالات مخالفة إلى القضاء ؟

-- نعم تم مؤخرا ضبط عدد من المخالفات أحيلت إلى النيابة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها وهذا من ضمن الإجراءات والمعالجات التي تم اتخاذها مؤخرا بهدف تصحيح الوضع السابق "حيث لم يكن المستورد بحاجة إلى تصريح مسبق بالاستيراد وتقوم الجهات المختصة بمصادرة وإتلاف تلك المبيدات الممنوعة أو إ عادتها إلى بلد المنشأ وعلى نفقة المستورد" .

– هل هناك معايير خاصة للسماح للراغبين بتصدير منتجات زراعية الى الخارج خاصة مع وجود تأثير لهذا الأمر على سمعة المنتج الزراعي اليمني؟

-- هناك قرار بمنع أي سلع من أصل نباتي من التصدير إلى الخارج إلا بعد فحصها وإصدار شهادة صحية لها تفيد بخلوها من الأمراض والحشرات الحجرية وفقا لمتطلبات واشتراطات البلد المصدر إليه (المستورد) وبنفس الطريقة للسلع النباتية والشتول التي يتم استيرادها تؤخذ عينات منها للفحص ولا يتم الإفراج عنها إلا بعد التأكد من نتيجة الفحص المخبري بخلوها من أي أمراض حجرية وتوفر كافة الوثائق المطلوبة .

حملة حكومية واسعة لوقف تداعيات التداول غير المشروع للمبيدات